



The Extent of Compliance of the Libyan External Auditor's Report with the Revised International Standard on Auditing No. (700) (External Auditor's Report): A Content Analysis Study of External Auditors' Reports in Libyan Commercial Banks

Abdulwahab Mohamed Salem ^{1*}, Ali Omar Alkaseh ²

^{1,2} Department of Accounting, Faculty of Islamic Economics and Political Science,
Sayyid Mohamed bin Ali Al-Senussi Islamic University, Al-Bayda, Libya

مدى توافق تقرير المراجع الخارجي الليبي مع معيار المراجعة الدولي المحدث رقم (700)
تقرير المراجع الخارجي دراسة تحليل محتوى لتقارير المراجعين الخارجيين في المصارف
التجارية الليبية

عبد الوهاب محمد سالم ^{1*}، علي عمر الكاسح ²
^{2,1} قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد الإسلامي والعلوم السياسية، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية،
البيضاء، ليبيا

*Corresponding author: ao4372037@gmail.com

Received: June 15, 2026

Accepted: August 22, 2026

Published: September 05, 2026

Abstract:

This study aimed to determine the extent to which external auditor reports in Libyan commercial banks comply with International Standard on Auditing (ISA) 700, "External Auditor's Report." Content analysis was used for 61 external auditor reports in the Libyan commercial banking sector, covering the period 2015-2024 and published on the banks' websites.

The study found that the external auditor reports of Libyan commercial banks comply to a moderate degree with the elements and content of ISA 700. The report's core elements achieved a compliance rate of 51.288%, while the content of the reports achieved a compliance rate of 54.754%.

The study recommended that external auditors in Libya consult and refer to the updated ISA 700 when issuing their reports. It also recommended that the Central Bank of Libya utilize the ISA and its accompanying report templates to develop a standardized auditor's report template that external auditors would adhere to when preparing their external reports.

Keywords: Updated ISA 700, External Auditor's Report, Libyan Commercial Banks.

المخلص

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى توافق تقرير المراجع الخارجي في المصارف التجارية الليبية مع معيار المراجعة الدولي رقم (700) تقرير المراجع الخارجي، تم استخدام أسلوب تحليل محتوى (61) تقرير مراجع خارجي في قطاع المصارف التجارية الليبية للفترة (2015-2024) والمنشورة على المواقع الإلكترونية للمصارف .
توصلت الدراسة إلى أن تقرير المراجع الخارجي للمصارف التجارية الليبية يتوافق بنسبة متوسطة مع عناصر ومحتويات معيار المراجعة الدولي رقم (700) حيث حصلت العناصر الأساسية للتقرير على نسبة (51.288%)، بينما بلغت نسبة توافق محتويات التقرير (54.754%).

أوصت الدراسة المراجعين الخارجيين في ليبيا بالاطلاع والاسترشاد بمعيار المراجعة الدولي المحدث رقم (700) عند اصدار تقاريرهم، وأن على مصرف ليبيا المركزي الاستفادة من معيار المراجعة الدولي ومن نماذج التقارير المرفقة به، ليتمكن من عمل نموذج موحد لتقرير المراجع، يلتزم به المراجعين الخارجيين عند اعداد تقاريرهم الخارجية.

الكلمات المفتاحية: معيار المراجعة الدولي المحدث (700)، تقرير المراجع الخارجي، المصارف التجارية الليبية.

1. المقدمة :

تلعب المصارف التجارية دوراً محورياً في الاقتصاد الحديث من خلال ضمان الوساطة المالية، أي توجيه الأموال من المدخرين إلى المستثمرين. ويشجع القطاع المصرفي الفعال على تراكم المدخرات، ويتيح توجيهها نحو الاستثمارات الأكثر إنتاجية، مما يدعم التنمية الاقتصادية في أي دولة. يتكون القطاع المصرفي في ليبيا من (20) مصرفاً تجارياً بإجمالي أصول (263.5) مليار دينار ليبي وإجمالي حقوق ملكية (20.8) مليار والتي حققت أرباح إجمالية بلغت (1.5) مليار دينار ليبي خلال الربع الأول من عام 2026 (مصرف ليبيا المركزي، 2026). ويتمثل الهدف من مراجعة القوائم المالية في زيادة درجة ثقة مستخدمي القوائم المالية بإصدار رأي فني محايد حول مدى عدالة وصدق القوائم المالية، وأن يستنتج المراجع الخارجي ما إذا كان قد توصل إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواء بسبب غش أو خطأ. ولأهمية تقرير المراجع الخارجي في ليبيا، فقد نص قانون النشاط التجاري الليبي رقم (23) لسنة (2010) في المادة (18) بأنه يجب على كل شركة أن تعين مراجعاً خارجياً أو أكثر ويعد التقرير الصادر عنه، وكذلك الميزانية والحسابات الختامية المراجعة من قبله صحيحاً وحجة أمام الغير إلى أن يثبت العكس، بالإضافة إلى ذلك أكد قانون المصارف الليبية رقم (46) لسنة 2012 على ذلك بأن نص في المادة (82) أن على كل مصرف أن يعهد بفحص حساباته سنوياً إلى مراجعين قانونيين تختارهم الجمعية العمومية للمصرف، على أن يقدم كلاً منهما تقرير عن القوائم المالية السنوية للمصرف، بعد ذلك جاء منشور مصرف ليبيا المركزي رقم (19) لسنة 2023م بشأن إضافة بعض الشروط الواجب توافرها عند التقديم للقيد لدى مصرف ليبيا المركزي أو تجديده بأن يكون لدى مكتب المراجعة خبير في المعايير الدولية للتقارير المالية (International Financial Reporting Standards (ifrs) على أن تقدم النتائج المالية إلى الجهات الخارجية مدققة من قبل المراجع الخارجي خلال (60) يوماً من نهاية السنة المالية، ويجب على المراجع الخارجي تقديم تقريره إلى المساهمين خلال (45) يوماً (Elfadli, 2018). لذلك جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى توافق تقرير المراجع الخارجي للمصارف التجارية الليبية، مع معيار المراجعة الدولي المحدث رقم (700).

2. الدراسات السابقة

لقد تطرقت عدة دراسات سابقة لموضوع تقرير المراجع الخارجي من حيث الشكل والمحتوى، سواء كان في ليبيا، أو بلدان أخرى، والتي يمكن عرضها كالآتي:- تناولت دراسة (Fakhfakh and Fakhfakh, 2007) صياغة تقارير المراجعة الصادرة عن المحاسبين العموميين المعتمدين في دولة تونس، وذلك بقياس مدى امتثال هذه التقارير للعناصر المدرجة في المعيار الدولي للمراجعة (ISA700)، ولتحقيق هذا الهدف، أجري بحث تجريبي استند إلى تحليل (71) تقرير مراجعة صادر عن مراجعين خارجيين، وظهرت النتائج أن تقارير المراجعة في تونس لا تتوافق تماماً مع محتوى وهيكل التقارير التي وضعها الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC). ويمكن تفسير هذا الاختلاف في التوافق مع التقارير الدولية بخصائص بيئة المحاسبة والمراجعة التونسية، مما قد يدفع المراجعين إلى تجاهل بعض العناصر المعيارية في تقاريرهم. في حين هدفت دراسة (Zubek and Abdelnour, 2016) إلى معرفة شكل ومحتوى تقارير المراجعين الخارجيين، اعتمدت الدراسة على تحليل محتوى تقارير المراجعين الصادرة عن شركات المراجعة في دولة قطر، وقارنت الدراسة محتويات التقارير المنشورة ومدى توافقها مع معيار المراجعة الدولي (ISA700) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC). وفحصت الدراسة (42) تقريراً للمراجعين، وتبين أن تقارير المراجعة التي تم فحصها لا تتوافق تماماً مع جميع عناصر التقرير وخاصةً فقرة نطاق العمل.

كذلك هدفت دراسة فتوحه وآخرون (2017) للتعرف على مدى توافق محتويات تقرير المراجع بديوان المحاسبة الليبي مع متطلبات معيار المراجعة الدولي رقم (700) المعدل، وذلك بإجراء دراسة تطبيقية على عينة من مراجعي الحسابات العاملين بديوان المحاسبة الليبي بمدينة طرابلس لاستطلاع آرائهم، ابتعت

الدراسة اسلوباً استقرائياً استنباطياً من خلال توزيع اسبيان على عينة الدراسة، توصلت الدراسة إلى أن هناك اتفاق عام بين اجابات المشاركين في الدراسة على توافق محتويات تقرير المراجع مع معيار (700) المعدل.

وأضافت دراسة الكاديكي وآخرون(2017) والتي هدفت إلى اختبار ما إذا كان للمعلومات التي يحتوي عليها تقرير المراجع الخارجي تأثير على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية. ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم اتباع المنهج التجريبي، واستخدام استمارة الاستبيان كوسيلة أساسية لجمع البيانات المطلوبة، إذ وجهت الاستمارة، إلى إدارات الائتمان بالمصارف التجارية الليبية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً لمحتوى تقرير المراجع الخارجي غير المتحفظ (النظيف) على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية، بينما يوجد تأثير سلبي لمحتوى تقرير المراجع الخارجي المتحفظ.

ومن جانب آخر هدفت دراسة سفيان ونور الدين (2021) إلى توضيح آلية عمل المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي في تقليص فجوة التوقعات بين مستخدمي تقرير المراجع الخارجي وكذلك تحديد البعد المعلوماتي لكل محاور التقرير الناتج عن عملية المراجعة الخارجية حسب آخر التعديلات التي طرأت على معيار المراجعة الدولي رقم (700)، توصلت الدراسة إلى أن للتعديلات التي تمت على المعيار لها بالغ الأثر في تضيق فجوة التوقعات بين المجتمع المراجع الخارجي، بحيث عمدت هذه التعديلات على توسيع نطاق المحتوى المعلوماتي للتقرير ووضع مجال أوسع في التقرير وإبداء الرأي وهذا بتحديد المسؤوليات بدقة والإفصاح عن مختلف الجوانب التي هي في الغالب جوهر اهتمام الاطراف المعنية بمخرجات المراجع الخارجي ومستخدمي القوائم المالية التي تمت مراجعتها.

وجاءت دراسة خديجة وعبد الرحمان (2022) لمعرفة أثر إفصاح المراجع الخارجي على تحسين جودة تقريره القانوني وفق المعيار الجزائري رقم (700)، لذلك قام الباحثان بتصميم إستبانه إلكترونية وزعت على عينة من (50) مفردة ما بين مراجعي حسابات وخبراء محاسبين في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى إدراك أفراد العينة لأهمية إفصاح المراجع الخارجي في تقريره القانوني، بالإضافة إلى وجود أثر لإفصاح المراجع الخارجي عن المعلومات العامة في التقرير العام للتعبير عن الرأي على تحسين جودة تقريره ، وعلى عكس ذلك أثبتت الدراسة عدم وجود أثر لإفصاحه عن المعلومات الإضافية في التقارير الخاصة، وقد فسر ذلك باهتمام المراجع الخارجي بالإفصاح عن المعلومات العامة للتعبير عن الرأي، لتحسين جودة تقريره القانوني أكثر من أي معلومة أخرى.

وبحثت دراسة (Abed alfattah and Ahmed(2023 أثر تطبيق معيار المراجعة الدولي رقم (701) أمور المراجعة الرئيسية على جودة المراجعة الخارجية، ولتحقيق أهداف الدراسة ؛ فقد تم تطوير وتحكيم استبانه، وتوزيعها على عينة الدراسة المكونة من المحاسبين القانونيين الأردنيين، حيث بلغ عددهم (200) محاسباً قانونياً ، وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لتطبيق معيار المراجعة الدولي رقم (701) أمور المراجعة الرئيسية في جودة المراجعة الخارجية.

أما دراسة جميلة وعبد القادر(2024) فقد هدفت إلى التعرف على أهمية تطبيق معيار المراجعة الجزائري رقم (700) "تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية" في تحسين جودة تقرير المراجع الخارجي؛ ولتحقيق هذا الهدف فقد تم توزيع (40) استمارة استبيان على المراجعين الخارجيين والخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن تطبيق متطلبات ومضمون التقرير حسب معيار المراجعة الجزائري رقم (700)؛ يساهم في تحسين جودة تقرير المراجع الخارجي، وكذلك يوضح للمراجع طريقة تصميم التقرير بغية إبداء رأي فني محايد حول القوائم المالية للمؤسسة محل المراجعة.

وفي دراسة العبيدي (2024) والتي هدفت إلى تحديد معايير المراجعة التي يتبعها المراجعون الخارجيون المقيدون لدى مصلحة الضرائب في مدينة بنغازي ، وقياس مدى التزامهم بالمحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي، استناداً إلى معايير المراجعة الأمريكية والدولية استخدمت الدراسة اسلوب تحليل المحتوى الكمي، توصلت الدراسة إلى أن المراجعين الخارجيين اعتمدوا في عمليات المراجعة واصدار التقارير على نوعين من المعايير: معايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها والتي كان مستوى الالتزام بها ضعيفاً، ومعايير المراجعة الدولية والتي كان مستوى الالتزام ممتاز بشكل عام.

أما دراسة سالم (2025) فقد هدفت إلى معرفة مدى توافق تقرير المراجع الخارجي في مصرف اليقين الاسلامي مع معيار المراجعة رقم (2) الصادر عن الأيوبي، ابتعت الدراسة أسلوب تحليل محتويات تقرير المراجع الخارجي عن الفترة (2018-2024)، توصلت الدراسة إلى أن تقرير المراجع الخارجي لمصرف اليقين الاسلامي يتوافق بشكل عام من حيث العناصر الأساسية للتقرير بنسبة مرتفعة جداً بلغت (89%) بينما يتوافق تقرير المراجع الخارجي للمصرف من حيث محتويات التقرير بنسبة مرتفعة بلغت (70%).

3. الفجوة البحثية

باستقراء الدراسات السابقة والتي اجريت عن موضوع تقرير المراجع الخارجي نلاحظ أن بعض الدراسات ركزت على معرفة شكل ومحتوى تقرير المراجع الخارجي ومدى الالتزام أو التوافق مع المعيار الدولي رقم (700) أو معيار الايوبي رقم (2) تقرير المراجع الخارجي كدراسة العبيدي (2024) ودراسة فتوجة وآخرون (2016) ودراسة سالم (2026)، ودراسة Fakhfakh and Fakhfakh (2007) ودراسة Zubek and Abdelnour, (2016) ودراسات أخرى تناولت تطبيق المعيار 700 و 701 في دولة الجزائر والاردن كدراسة خديجة وعبد الرحمان (2022) ودراسة Abed alfattah and Ahmed (2023). وربطت دراسات أخرى ما بين تقرير المراجع الدولي رقم (700) وفجوة التوقعات وقرار منح الانتماء كدراسة شعبان ونور الدين (2021) ودراسة الكاديكي وآخرون (2017). إلا أن هذه الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة ، بأنها حللت محتوى عدد (61) تقرير مراجع خارجي في قطاع المصارف التجارية الليبية عن الفترة (2015-2024) لمعرفة مدى توافق تقرير المراجع الخارجي للمصارف مع معيار المراجعة الدولي رقم (700) تقرير المراجع الخارجي.

4. مشكلة الدراسة

تبرز مشكلة الدراسة في معرفة مدى توافق تقارير المراجعين الخارجيين في قطاع مهم في الدولة الليبية ألا وهو قطاع المصارف التجارية مع معيار المراجعة الدولي رقم (700) و المحدث في سنة 2015، والذي تهدف متطلباته إلى إيجاد توازن مناسب بين الحاجة إلى الاتساق وقابلية المقارنة في تقرير المراجع على المستوى العالمي، وبين الحاجة إلى زيادة قيمة تقرير المراجع عن طريق جعل المعلومات الواردة فيه أكثر ملائمة للمستخدمين بالإضافة إلى أنه يعزز الاتساق في تقرير المراجع، ويراعي أيضا الحاجة إلى المرونة لاستيعاب الظروف الخاصة بكل دولة (معايير المراجعة الدولية، 2025). عليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الرئيس الآتي :-

- ما مدى توافق تقرير المراجع الخارجي في المصارف التجارية الليبية مع معيار المراجعة الدولي المحدث رقم (700).
- ويتفرع منه الاسئلة الفرعية الآتية :-
- ما مدى توافق عناصر تقرير المراجع الخارجي للمصارف التجارية الليبية مع معيار المراجعة الدولي المحدث رقم (700).
- ما مدى توافق محتويات تقرير المراجع الخارجي للمصارف التجارية الليبية مع معيار المراجعة الدولي المحدث رقم (700).

5. اهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى توافق تقرير المراجع الخارجي للمصارف التجارية الليبية مع معيار المراجعة الدولي المحدث رقم (700) تقرير المراجع ، من خلال:-
- معرفة مدى توافق عناصر تقرير المراجع الخارجي للمصارف التجارية الليبية مع معيار المراجعة الدولي المحدث رقم (700).
- معرفة مدى توافق محتويات تقرير المراجع الخارجي للمصارف التجارية الليبية مع معيار المراجعة الدولي المحدث رقم (700).

6. أهمية الدراسة

تكمّن أهمية الدراسة في أهمية معيار المراجعة الدولي رقم 700 المحدث والذي يجعل من شكل ومحتوى التقرير أكثر ملائمة للمستخدمين ويعزز الاتساق والقابلية للمقارنة ويراعي المرونة على المستوى العالمي، لذلك فإن معرفة مدى التوافق بين تقرير المراجع الخارجي في قطاع المصارف التجارية مع المعيار سوف ينعكس على جودة اصدار التقارير.

7. حدود الدراسة

تقيس هذه الدراسة مدى توافق تقرير المراجع الخارجي للمصارف التجارية الليبية مع معيار المراجعة الدولي المحدث رقم (700)، من خلال تحليل محتوى (61) تقرير صادر عن المراجعين الخارجيين والمنشورة على المواقع الإلكترونية للمصارف التجارية الليبية عن السنوات (2015-2024).

8. منهج الدراسة

تم استخدام اسلوب تحليل المحتوى والذي يعتبر أحد الاساليب الاساسية في البحث العلمي ويستخدم في كل من البحوث التفسيرية والبحوث الايجابية لتحويل البيانات من صيغتها النوعية فس شكل تقارير أو غيرها من النصوص والكلمات الى صيغتها في شكل كمي بهدف فهم وتفسير المعلومات الموجودة في النصوص واستخلاص المعاني العميقة والانماط الاساسية (المغربي زاغوب، 2024). عليه تم تحليل عناصر ومحتوى (61) تقرير مراجع خارجي للمصارف التجارية الليبية عن الفترة (2015-2024) .

9. الاطار النظري للدراسة

يتناول معيار المراجعة الدولي رقم (700) تقرير المراجع مسؤولية المراجع عن تكوين رأي في القوائم المالية. ويتناول أيضا شكل ومحتوى تقرير المراجع الصادر نتيجة لمراجعة القوائم المالية ويمكن بيان عناصر ومحتويات تقرير المراجع وكما يلي (معايير المراجعة الدولية، 2025):

- **العنوان :** يجب أن يكون لتقرير المراجع الخارجي عنوان مناسب.
- **المخاطبون بالتقرير:** يجب أن يوجه تقرير المراجع الخارجي بالكيفية المناسبة حسبما تقتضيه ظروف التكلفة والقوانين والأنظمة المحلية . كان يوجه للمساهمين أو المكلفين بالحوكمة.
- **رأي المراجع:** تحديد المنشأة التي تمت مراجعتها ، النص على أن القوائم المالية قد تمت مراجعتها، تحديد عنوان كل قائمة تضمنتها القوائم المالية، الإشارة الى الايضاحات بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية المهمة، كتابة عبارة وفي رايها فان القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل من جميع الجوانب الجوهرية
- **اساس الراي:** أن المراجعة تمت وفقا للمعايير الدولية، يشير الى القسم من تقرير المراجع الذي يوضح مسؤوليات المراجع بموجب معايير المراجعة، يتضمن عبارة بان المراجع مستقل عن المنشأة، ماذا كان المراجع يعتقد ان ادلة المراجعة التي تم الحصول عليها تعد كافية ومناسبة لتوفير اساس لرايه.
- **الاستمرارية :** عند الاقتضاء، يجب على المراجع أن يُعدّ تقريره وفقا للمعيار 570
- **الامور الرئيسية للمراجعة:** هي الامور التي كانت لها بحسب حكمنا المهني الاهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الحالية.
- **المعلومات الاخرى: عند الاقتضاء :** معلومات مالية او غير مالية بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها ويتم تضمينها في التقرير السنوي للمنشأة.
- **مسؤوليات الادارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية:** ان الادارة مسؤولة عن اعداد القوائم المالية وفقا للمعايير ، ان الادارة مسؤولة عن نظام الرقابة الداخلية، مسؤولية الادارة عن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، ان المكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الاشراف على التقرير المالي للشركة

- **مسؤوليات المراجع الخارجي:** النص على الوصول الى تأكيد معقول عما اذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى سواء بسبب غش او خطأ، النص على ان التأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع ولكنه لا يضمن ان المراجعة التي تم القيام بها وفقا لمعايير المراجعة ستكشف دائما تحريف جوهرى متى كان موجودا، النص على ان التحريفات يمكن ان تنشأ عن غش او خطأ ، توضيح انها تعد جوهرية اذا كان من المتوقع بدرجة معقولة ان تؤثر منفردة او في مجملها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على اساس هذه القوائم، تقديم تعريف او وصف للأهمية النسبية وفقا للمعايير الدولية او اي اطار اخر، النص على ان المراجع يمارس الحكم المهني ويحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة، النص على ان مسؤوليات المراجع التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى في القوائم المالية وتقييمها، التوصل الى فهم للرقابة الداخلية من اجل تصميم اجراءات المراجعة، تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات المتعلقة بها والتي اعدتها الادارة، التوصل الى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الادارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها. بما فيها الإفصاحات، النص على ان المراجع يتصل بالمكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق المراجعة وتوقيتها والنتائج المهمة لها بما في ذلك اوجه القصور في الرقابة الداخلية التي تعرف اليها المراجع اثناء المراجعة.
- **مسؤوليات التقرير الاخرى:** التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الاخرى (القوانين المحلية)
- **اسم الشريك عن الارتباط:** ذكر اسم الشريك المسؤول عن الارتباط
- **توقيع المراجع :** يجب ان يكون تقرير المراجع موقعا. ويكون التوقيع باسم المكتب او الاسم الشخصي للمراجع او كليهما.
- **عنوان المراجع:** يجب ان يذكر تقرير المراجع اسم المكان الذي يمارس فيه المراجع عمله داخل الدولة.
- **تاريخ التقرير:** يجب ان يؤرخ تقرير المراجع بتاريخ لا يسبق التاريخ الذي حصل فيه على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة التي يستند اليها رأيه في القوائم المالية" اي بعبارة اخرى الانتهاء من كافة الإجراءات اللازمة لإكمال عملية المراجعة.
- وتستند هذه الدراسة في بنيتها الفكرية على نظرية اصحاب المصلحة، والتي تبرر أهمية تقرير المراجع الخارجي في المصارف التجارية الليبية.
- وفقاً لنظرية وكالة أصحاب المصلحة، يعمل المراجع الخارجي كوكيل للمساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة، تهدف عمليات التدقيق الخارجي إلى تعزيز ثقة أصحاب المصلحة في البيانات المالية. يعمل المدقق كجهة رقابية عامة لأصحاب المصلحة، يجب أن يضمن نشر تقرير التدقيق مع إفصاحات أهم مسؤولي التدقيق جودة التدقيق المناسبة وجودة التقارير المالية بما يتماشى مع مصالح أصحاب المصلحة ولأن جودة التدقيق لا يمكن ملاحظتها من قبل أصحاب المصلحة، يُعد تقرير التدقيق أداة معلوماتية أساسية (Velte and Issa, 2019).

10. الدراسة العملية

اشتملت الدراسة العملية على تحليل تقارير المراجعين الخارجيين في مصرف اليقين الإسلامي، للإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة (مدى توافق تقارير المراجعين الخارجيين للمصارف التجارية الليبية مع معيار المراجعة الدولي المعدل تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية رقم 700) للسنوات من (2015-2024) ، لصبح عدد التقارير (61) تقرير والمنشورة على الموقع الالكتروني للمصارف ، حيث تم عمل مقياس لمعرفة مدى توافق تقرير المراجع الخارجي مع المعيار، وتكون المقياس من (14) بند لعناصر التقرير

و(25) بنداً لمحتويات التقرير، بحيث يعطى رقم (1) في حالة توافق البند ورقم (0) في حالة عدم توافق البند مع المعيار، ويتم مقارنة البنود مع تقارير المراجعين الخارجيين للمصارف التجارية الليبية، للوصول إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية :-

- **السؤال الأول / تحليل مدى توافق عناصر تقارير المراجعين الخارجيين للمصارف التجارية الليبية مع معيار المراجعة الدولي المعدل تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية رقم 700، للسنوات من (2015-2024) والمنشورة على الموقع الإلكتروني للمصارف من خلال الجدول الآتي :**

جدول رقم (1) مدى توافق عناصر تقرير المراجع الخارجي مع المعيار الدولي 700

ت	العناصر	يتوافق	لا يتوافق	نسبة التوافق %
1	العنوان/ تقرير مراجع مستقل	7	54	11.475
2	المخاطبون بالتقرير/ المساهمين او المكلفين بالحوكمة	36	25	59.016
3	فقرة رأي المراجع	52	9	85.200
4	فقرة اساس الراي	20	41	32.787
5	فقرة الاستمرارية	0	61	0.000
6	فقرة الامور الرئيسة للمراجعة	12	49	19.672
7	فقرة المعلومات الاخرى	4	57	6.557
8	فقرة مسؤوليات الادارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية	53	8	86.885
9	فقرة مسؤوليات المراجع الخارجي	56	5	91.803
10	فقرة مسؤوليات التقرير الاخرى/ المتطلبات القانونية	28	33	45.902
11	اسم الشريك عن المراجعة	59	2	96.721
12	توقيع المراجع	40	21	65.574
13	عنوان المراجع	32	29	52.459
14	تاريخ التقرير	39	22	63.934
التكرار		438	416	51.288 %
نسبة التوافق العامة				

نلاحظ من الجدول رقم (1) أعلاه أن الى فقرتين تتوافق مع المعيار هي(اسم الشريك عن المراجعة و فقرة مسؤوليات المراجع الخارجي) مع المعيار رقم (700) بنسبة 96.721% أما بقية الفقرات فتراوحت النسبة ما بين (86.885% - 6.557%) في حين كانت فقرة الاستمرارية لا تتوافق تمام مع المعيار والتي حصلت على نسبة (0.00%) بينما بلغت متوسط نسبة التوافق لطافة الفقرات (51.288) وهي نسبة متوسطة.

- **تحليل السؤال الثاني / مدى توافق محتويات تقارير المراجعين الخارجيين للمصارف التجارية الليبية مع معيار المراجعة الدولي رقم (700) تقرير المراجع للسنوات من (2015-2024) والمنشورة على الموقع الإلكتروني للمصارف. وحسب كل فقرة من فقرات التقرير من خلال الجدول الآتي:**

- **فقرة الرأي**

جدول رقم (2) مدى توافق فقرى الرأي تقرير المراجع الخارجي مع المعيار الدولي 700

ت	فقرة الرأي	يتوافق	لا يتوافق	نسبة التوافق
1	تحديد المنشأة التي تمت مراجعتها	60	1	98.361
2	النص على أن القوائم المالية قد تمت مراجعتها	54	7	88.525
3	تحديد عنوان كل قائمة تضمنتها القوائم المالية	60	1	98.361
4	الاشارة الى الايضاحات بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية المهمة.	43	18	70.492
5	كتابة عبارة وفي راينا فان القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل من جميع الجوانب الجوهرية	55	6	90.164
التكرارات		272	33	89.180 %
نسبة التوافق العامة				

من الجدول رقم (2) الخاص بتحليل محتويات فقرة الرأي نلاحظ أن جميع محتويات الفقرة تتوافق مع المعيار المراجعة الدولي رقم (700). بمتوسط بنسبة توافق عامة مرتفعة بلغت (89.180%).

- **فقرة اساس الرأي**

جدول رقم (3) مدى توافق فقرة اساس الراي لتقرير المراجع الخارجي مع المعيار الدولي 700

ت	فقرة اساس الراي	يتوافق	لا يتوافق	نسبة التوافق
1	إن المراجعة تمت وفقا للمعايير الدولية	18	43	29.508
2	يشير الى القسم من تقرير المراجع الذي يوضح مسؤوليات المراجع بموجب معايير المراجعة	19	42	31.148
3	يتضمن عبارة بان المراجع مستقل عن المنشأة.	19	42	31.148
4	ماذا كان المراجع يعتقد ان ادلة المراجعة التي تم الحصول عليها تعد كافية ومناسبة لتوفير اساس لرايه.	20	41	32.787
التكرارات		76	168	% 31.148
نسبة التوافق العامة				

من الجدول رقم (3) الخاص بتحليل محتويات فقرة اساس الرأي نلاحظ أن جميع محتويات الفقرة جاءت نسب ضعيفة تروحت ما بين (29.508-32.787) وبمتوسط عام بلغ ضعيف بنسبة (31.148).

- **مسؤوليات الادارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية**

جدول رقم (4) مدى توافق فقرة مسؤوليات الادارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية لتقرير المراجع الخارجي مع المعيار الدولي 700

ت	فقرة مسؤوليات الادارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية	يتوافق	لا يتوافق	نسبة التوافق
1	إن الادارة مسؤولة عن اعداد القوائم المالية وفقا للمعايير	42	19	68.852
2	إن الادارة مسؤولة عن نظام الرقابة الداخلية .	42	19	68.852
3	مسؤولية الادارة عن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.	19	42	31.148
4	ان المكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الاشراف على التقرير المالي للشركة	18	43	29.508
التكرارات		121	123	% 49.590
نسبة التوافق العامة				

من الجدول رقم (4) الخاص بتحليل محتويات فقرة مسؤوليات الادارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية نلاحظ أن جميع محتويات الفقرة جاءت نسب من ضعيفة إلى جيدة اذ تروحت ما بين (29.508%-68.852%) وبحيث جاء المتوسط العام لمحتويات الفقرة قريبة من المتوسطة بنسبة (49.590%).

- **فقرة مسؤوليات المراجع الخارجي**

جدول رقم (5) مدى توافق فقرة مسؤوليات المراجع الخارجي لتقرير المراجع الخارجي مع المعيار الدولي 700

ت	فقرة مسؤوليات المراجع الخارجي	يتوافق	لا يتوافق	نسبة التوافق
1	النص على الوصول إلى تأكيد معقول عما اذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى سواء بسبب غش أو خطأ.	57	4	93.443
2	النص على أن التأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع ولكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقا لمعايير المراجعة ستكشف دائما تحريف جوهرى متى كان موجودا.	17	44	27.869
3	النص على ان التحريفات يمكن ان تنشأ عن غش او خطأ .	49	12	80.328

4	توضيح انها تعد جوهرية اذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر منفردة او في مجملها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على اساس هذه القوائم	14	47	22.951
5	تقديم تعريف او وصف للأهمية النسبية وفقا للمعايير الدولية او اي اطار اخر	0	61	0.000
6	النص على ان المراجع يمارس الحكم المهني ويحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة.	42	19	68.852
7	النص على ان مسؤوليات المراجع التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية وتقييمها	5	56	8.197
8	التوصل الى فهم للرقابة الداخلية من اجل تصميم اجراءات المراجعة	41	20	67.213
9	تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات المتعلقة بها والتي اعدتها الادارة.	59	2	96.721
10	التوصل الى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الادارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة.	14	47	22.951
11	تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها. بما فيها الإفصاحات.	53	8	86.885
12	النص على ان المراجع يتصل بالمكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق المراجعة وتوقيتها والنتائج المهمة لها بما في ذلك اوجه القصور في الرقابة الداخلية التي تعرف اليها المراجع اثناء المراجعة.	15	46	24.590
التكرارات		366	366	%50
نسبة التوافق العامة				

من الجدول رقم (5) الخاص بتحليل محتويات فقرة مسؤوليات المراجع الخارجي نلاحظ أن نصف الفقرات جاءت بنسب مرتفعة أو جيدة والنصف الاخر ضعيف أو عدم توافق أما المتوسط العام لمحتويات الفقرة متوسطة بنسبة (50.000).

ولاستخراج النسبة العامة لمحتويات فقرات التقرير تم تجميع جميع عبارات محتوى التقرير والبالغة (21) عبارة موزعة على (8) فقرات كما في الجدول رقم (6) الآتي :-

جدول رقم (6) محتوى فقرات تقرير المراجع الخارجي

ت	محتويات فقرة التقرير	يتوافق	لا يتوافق	النسبة التوافق
1	محتويات فقرة رأي المراجع	272	33	89.180
2	محتويات فقرة اساس الرأي	76	168	31.148
3	محتويات فقرة مسؤوليات الادارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية	121	123	49.590
4	محتويات فقرة مسؤوليات المراجع الخارجي	366	366	50.000
التكرار		835	690	%54.754
نسبة التوافق العامة				

من الجدول رقم (10) الخاص بتحليل محتويات فقرات التقرير نلاحظ أن المحتويات الفقرات تراوحت بين بنسب ما بين المتوسط والمرتفع (49.590 - 89.180%) وان المتوسط العام بلغ وبنسبة عامة مرتفعة بلغت (54.754%).

12. النتائج والتوصيات

1.12 النتائج

بالإستناد على تحليل عناصر ومحتويات تقرير المراجع الخارجي للمصارف التجارية الليبية ومقارنتها مع معيار المراجعة الدولي رقم (700) تقرير المراجع الخارجي توصلنا للآتي:

- يتوافق تقرير المراجع الخارجي للمصارف التجارية في ليبيا بشكل عام من حيث العناصر الأساسية للتقرير بنسبة متوسطة، حيث بلغت (51.288%).

- يتوافق تقرير المراجع الخارجي للمصارف التجارية في ليبيا بشكل عام من حيث محتويات التقرير بنسبة متوسطة حيث بلغت (54.754%).
- يتوافق محتويات فقرة رأي المراجع بتقرير المراجع الخارجي للمصارف التجارية الليبية بشكل عام بنسبة مرتفعة إذ بلغت (89.180%).
- يتوافق محتوى فقرة الجهة التي يوجه إليها التقرير بتقرير المراجع الخارجي للمصرف بشكل عام بنسبة ضعيفة، إذ بلغت (31.148%).
- يتوافق محتويات فقرة مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية بتقرير المراجع الخارجي للمصارف التجارية الليبية بشكل عام بنسبة قريبة من المتوسطة، حيث بلغت (49.590%).
- يتوافق محتويات فقرة مسؤوليات المراجع الخارجي بتقرير المراجع الخارجي للمصارف التجارية الليبية بشكل عام بنسبة متوسطة، حيث بلغت (50%).
- عدم ذكر فترتي الاستمرارية في عناصر التقرير وكذلك فقرة الأهمية النسبية في محتويات التقرير إذا حصلنا على نسبة (0.000%).

2.12 مناقشة النتائج

من خلال نتائج الدراسة يتبين لنا أن توافق تقارير المراجع الخارجي في المصارف التجارية الليبية تتوفق بنسبة متوسطة مع معيار المراجعة الدولي رقم (700) تقرير المراجع الخارجي، وبالتالي فقد اختلفت نتائجها مع بعض الدراسات السابقة كدراسة سالم (2026) العبيدي، (2024)؛ فتوحة وآخرون (2017) والتي أجريت في ليبيا حيث وجدت أن المراجعين الخارجيين يلتزمون بمعيار المراجعة الدولي (700) ويتوافقون معه.

وتوافقت الدراسة الحالية مع دراسة Fakhfakh and Zubek and Abdelnour, 2016 والتي توصلت الى عدم توافق تقارير المراجعين الخارجيين في دولة قطر وتونس مع معيار المراجعة الدولي (700).

3.12 التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بالآتي :-

- ينبغي المراجعين الخارجيين في ليبيا زيادة التوافق مع معيار المراجعة الدولي المحدث رقم (700) تقرير المراجع عند كتابة تقاريرهم .
- ينبغي على مصرف ليبيا المركزي الاستفادة من معيار المراجعة الدولي بنماذج التقارير المرفقة به، لعمل نموذج موحد يلتزم به المراجعين الخارجيين عند اعداد تقاريرهم الخارجية.
- ينبغي على نقابة المحاسبين والمراجعين في ليبيا اعطاء دورات تدريبية في معايير المراجعة الدولية وبالأخص معيار المراجعة الدولي رقم (700) اعداد التقرير ومواكبة تحديثات المعايير.
- ينبغي على المراجعين الخارجيين على اضافة فترتي الاستمرارية والأهمية النسبية لمحتويات تقاريرهم الخارجية

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المراجع

1. العبيدي، عادل عطية (2024) مدى الالتزام بالمحتوى المعلوماتي في تقرير المرجع الخارجي دراسة تحليل محتوى لتقارير المراجعين الخارجيين المقيدين لدى مصلحة الضرائب بنغازي ، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، 11(2)، 373-350.
2. جميلة، بريجة وعبد القادر، نور الدين. (2024). دور معيار التدقيق الجزائري رقم 700 في تحسين جودة تقرير المدقق الخارجي، دراسة ميدانية لعينة من المهنيين لسنة 2024. المقيزي للدراسات الاقتصادية والمالية، 8(2)، <https://asjp.cerist.dz/en/article/256085.378-355>

3. خديجة بن يحيى و عبد الرحمان بابنات. (2022). أثر إفصاح المراجع الخارجي في تحسين جودة تقريره القانوني، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 5(2)، 696-715. <https://asjp.cerist.dz/en/article/206459>
4. سالم، عبد الوهاب محمد. (2026). مدى توافق تقرير المراجع الخارجي في المصارف التجارية الليبية مع معيار المراجعة رقم (2) تقرير المراجع الخارجي الصادر عن الأيو في دراسة حالة مصرف اليقين الاسلامي، مجلة البحوث العلمية ، 23(2)، 127-150.
5. سفيان رايس ، نور الدين زعبيط. (2021). أهمية المحتوى المعلوماتي لتقرير التدقيق الخارجي في تقليص فجوة التوقعات، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 8(1)، 404-423. <https://asjp.cerist.dz/en/article/151520>
6. فتوحه و مصطفى ساسي ، الكردي ، ابراهيم احمد، ابو صبيح عمر الفرجاني. (2016). مدى توافق محتويات تقرير مراجعي الحسابات العاملين بديوان المحاسبة الليبي مع متطلبات معيار المراجعة الدولي رقم (700) المعدل، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 4(2)، 24-42. <https://journals.misuratau.edu.ly/eps/ojs/index.php/eps>
7. الكاديكي ، أحمد علي ، البدري ، هدى مسعود ، الكاديكي ناجي علي. (2017). المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وأثره على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد العاشر، 157-202. <https://journals.asmarya.edu.ly/econ/index.php/epj/article/view/140/122>
8. المجلس الوطني الانتقالي (2012) القانون رقم (46) بتعديل بعض احكام القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف و اضافة فصل خاص بالصيرفة الاسلامية.
9. مصرف ليبيا المركزي (2026) تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف للربع الأول .
10. مصرف ليبيا المركزي. (2023). منشور رقم (19) بشأن المراجعين الخارجيين المعتمدين من مصرف ليبيا المركزي.
11. مصرف ليبيا المركزي، دليل المصارف التجارية <https://cbl.gov.ly/banks>
12. المغربي، مصطفى الشريف وزاغوب، على عوض (2024) مدى توافق عرض البيانات المالية في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1) دراسة محتوى التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة (2018-2022)، مجلة جامعة درنة للعلوم الانسانية والاجتماعية، 2(4)، 195-231.
13. مؤتمر الشعب العام (2010) القانون رقم (23) بشأن النشاط التجاري.
14. Elfadli. H. Ali. M (2018) Corporate Governance Disclosure and Practice in Libyan Commercial Banks Institutional Insights, A thesis submitted in fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy of the University of Reading (Henley Business School)
15. Zubek, Fathi and Abdelnour, Obeid Ahmed Obeid (2016) EXTERNAL AUDITOR'S COMPLIANCE WITH ISA700 IN QATARI CORPORATIONS, International Journal of Economics, Commerce & Management IV, 11, 202-218.
16. Fakhfakh Hamadi and Fakhfakh Mondher (2007) The wording of Tunisian audit reports: a comparative study with international principles, Int. J. Accounting, Auditing and Performance Evaluation., 4 (2), 198-225.
17. Abed alfattah, Mai Mohammed Salameh and Ahmed, Emad Yousef Ahmed, (2023) Effect of the application of the International Audit Standard Number 70 Communicating Key Audit Matters on the quality of the external audit, 9(2):174-216.
18. Velte ,Patrick and Issa ,Jakob .(2019). The impact of key audit matter (KAM) disclosure in audit reports on stakeholders' reactions: a literature review, Problems and Perspectives in anagement, 17(3)323-341.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.